

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

صراع سامي مع المحقق النائي

لقد اقتبس المحقق النائي أصالة «الاختيار و الإرادة» عبر باعثية صيغة الأمر - لا من سائر الهيئات و الموارد - قائلًا:

«تمتاز هيئة « فعل الأمر » عن سائر الأفعال في اعتبار الاختيارية و ذلك لأمرتين ... الثاني: هو أنّ نفس الأمر (و المطالبة) يقتضي اعتبار الإرادة و الاختيار (و القدرة) مع قطع النظر عن الحكم العقلي، و ذلك لأنّ الأمر الشرعي إنما هو توجيه إرادة العبد نحو المطلوب و تحريك عضلاته، فالأمر هو بنفسه يقتضي اعتبار الإرادة و الاختيار، و لا يمكن أن يتعلق بالأعمّ لأنّه بعث للإرادة و تحريك لها، و حينئذ لو قام دليل على سقوط التكليف عند فعل متعلقه بلا إرادة و اختيار، كان ذلك من قبيل سقوط التكليف بفعل الغير (كما لو دخل المتتجّس عفوياً إلى الماء فتظهر) و هو يرجع إلى تقييد الموضوع (و مؤونة زائدة على المولى) و (لكن) إطلاق الخطاب عند الشك يدفع التقييد المذكور (بالإرادة) فالأصل اللغطي (الإطلاقي) يقتضي عدم السقوط عند عدم الإرادة و الاختيار (فينتتج التعبدية نظير بطلان عمل النائم أثناء السعي في سيارته أو عربته).»[1]

ثم اعرضه المحقق الخوئي بثلاث إشكاليات من منظاره - و سنتنازره لاحقاً .

. و ثمة إشكالية رابعة مهزومة قد وجّهها المتوهّم تجاه المحقق النائي زاعماً بأن «مادة الأمر» من زاوية «الملاك» تعد مطلقة بحيث ستتصدق على الحصة المقدورة و غيرها، وبالتالي حيث قد توفر الملاك في الحصة العاجزة أيضاً فسيتحقق الامتثال حتى بلا اختياره و إرادته و قدرته و لهذا سيُجزئه العمل المتحقق تلقائياً - أي التوصلية -.

و كنموذج لتوفر أساس «الملاك» سنمثل بباب التزاحم حيث يُقر المحقق النائي بترتب المهم لدى إهمال الأهم نظراً لاحفاظ ملاك المهم واقعاً وبالتالي قد صحّ عبادّة المهم - عبر ملاكه - و أفتى بإجزائه لدى مغافرة الأهم .

فالحصيلة: حيث قد استخدم المحقق النائي عنصر «الملاك» ضمن باب التزاحم فليستخدمه أيضاً لدى التكليف «بغير المقدور» فإنه يحظى بالملك بحيث لو امتنع عاجزاً أو بلا اختيار لأجزئه، فلم لم يطبق الملك هنا أيضاً؛ إذ قد استيسر للمحقق النائي أن يستخرج الملك بأسلوبين:

1. إطلاق «ملك المادة» كالضرب و الأكل حتى للعجز، فرغماً أن التخاطب «باليهارات و الصيغ» سيطلب التحرير و الإرادة و لكن لو لم يتفعل الخطاب لظلّ الملك ناشطاً للحكم حتماً فالمقياس الرئيسي للامتثال يكمن في تنفيذ «ملك المادة» حتى بلا إرادة، بحيث سيتقدّم إطلاق المادة على ظهور الهيئة في لزوم الإرادة إذ قد امتنع الملك و انتهى موضوع العمل.

2. الدلالة الالتزامية «صيغة الأمر» حيث قد دلت بالمطابقة على ثبات الحكم للمتعلق ثم أدلت بالالتزام بتواجد ملاك واقعي ضمن

المتعلق حتى بحق العاجز فإن قاطبة الأحكام خاضعة للملاكات دوماً، حتى إن افترضنا انعدام حجية المطابقية ولكن ستمتد حجية الالتزامية إذ لا تتفوّم حجية الالتزامية بحجية المطابقية وإنما تتفرّع على «تواجد المطابقي» فحسب، فرغماً أن المطابقية لا تكفي العاجز إذ قد سُلبت حجيتها في غير المقدور ولكن حجية الالتزامية فعالة تجاه العاجز ملاكاً.

Ø و لكن نُحطِّم هذه الوهمة:

- أولاً: رغم تسلُّم الكبri - أي تواجد الالتزامية فرع تواجد المطابقية لا في الحجية - ولكن مقاييس الدلالة الالتزامية بحوارنا الحالي تعد خطيئة حضيضة إذ الحصة غير المقدورة عديمة الوجود أساساً و لهذا قد اختصت الهيئة بالحصة المقدورة فلم تُشرّع حكماً لغير المقدورة أبداً - لا أنه يوجد حكم عديم الحجية بالمطابقية - إذ القرينة اللبية المتصلة - التخاطب وإصدار الأمر - قد صرَفت ظهورَ هيئة الأمر إلى الحصة المقدورة فحسب وبالتالي قد حَجبت ظهورها في غير المقدورة.

فبالتالي يُعد مبحث «الالتزامية والمطابقية» أجنبي تماماً عن حوارنا الحالي.

- ثانياً: خاصِّ إطلاق المادة و توفر ملاكها تجاه غير المقدورة إذ:

1. المحققان النائيين والخوئي قد نسفا إطلاق المادة - من حيث الإرادة و غيرها - تماماً فاعتقدا بمهملية المادة من هذا البعد حيث ليست بمقام تبيينها.

2. الصراط الوحد للعثور على وجود المالك واستشكافه هو «توفر الأمر» فحسب ففي إطار التشريعيات لو لم نؤمر بشيء لاما استخراجنا ملاكها الواقعي بتاتاً، ولهذا قد انحرفت الفرقة البكرية حينما ابتدعوا «الصلادة التراويب» استدلاً بتوفر ملاك الصلاة فيها فشرعوا بها بهذه الطريقة البدعية، بينما الشيعة تهتم «بتصور الأمر و عدمه» فعلى منواله لو امتنل المهم - الصلاة - تاركاً للأهم - الإنقاذ - لأجزائه المهم وفقاً للترتيب نظراً لتوفر الأمر، وبالتالي إن هذا التمودج سيتعكس تماماً على الأمر بالحصة المقدورة حيث نفتقد الأمر تجاه غير المقدورة فلا ملاك فيها بل لا جامع ملاكي بينهما أساساً - مضاداً للمحققين النائيين والخوئي مسبقاً - لأن الجامع المالك أيضاً مرهون على الأمر الشرعي.

و أمّا البرهنة الثانية التي استمسكها المحقق النائي لتسجيل التعبيدة بمعنى الاختيار والإرادة فهي أن الامتثال ترَّهن على الحسن الفاعلي الذي يفتقر أيضاً إلى الإرادة و الاختيار فلو امتنله بلا إرادة لما أطلق الحسن الفاعلي بحقه أساساً.

Ø و لكن نُجييه:

- أولاً: بأننا لا نمتلك دليلاً لكي نحصر الامتثال على الحسن الفاعلي إذ ربما امتنل المكلَّف مع البعض على مولاه فحيث سيتحقق الحسن الفاعلي فلا ضرورة لإنطاء الامتثال بالحسن الفاعلي حتى نستوجب الاختيار.

- ثانياً: وفقاً لتقرير المحقق الخوئي لو اعتبرنا الحسن الفاعلي للامتثال لتجوّب أيضاً أن يمتنل المكلَّف مع قصد الأمر دوماً حتى يتحقق الحسن الفاعلي بينما هذا الناتج سيجعل كافة الأعمال تعبيدة - بقصد الأمر - كي يتحقق الامتثال و الحسن الفاعلي، و لكنه لازم مُزيف.

غير أنا ترفض هذه اللازمه إذ سيتوفر الحسن الفاعلي بمجرد عدم بغضه لمولاه، فلماذا نحصر الحسن الفاعلي بقصد الأمر حتماً؟ بل لو امتنله بلا قصد الأمر لإنجلٰ الحسن الفاعلي و الانقياد أيضاً.

[1] فوائد الأصول (النائيني). 1. Vol. 143 قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.